مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09) /العدد (1)، جوان 2022، ص.ص:20-36

معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا
دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية سرت

Obstacles to lending Small and Medium Enterprises in Libya
A field study on Small and Medium Enterprises in the municipality of Sirte

محمد سويكر*[1]، سعيداني سميرة[2]

[1] **جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج (الجزائر)، mohamed.sewaikir@univ-bba.dz**

[2] **جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج (الجزائر)، samira.saidani@univ-bba.dz**

تاريخ الاستلام: 2022/03/28 تاريخ القبول: 2022/05/05 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المصارف التجارية في ليبيا، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة مكونة من (112) مشروع صغير ومتوسط ببلدية سرت، وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات تحول دون حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على قروض من المصارف التجارية في ليبيا وهي: تعامل هذه المصارف بالفائدة المحرمة شرعا، بالإضافة إلى أن تكلفة الحصول على القروض ترفع من نسبة المديونية للمشروع مما يحد من قدرته على الحصول على تمويل آخر، وعدم وجود برامج خاصة في المصارف التجارية لتقديم قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تراعي فيها طبيعة هذه المشروعات، التدخل بالغرامات أو بالحجز على المشاريع عند التأخر سداد أقساط القرض، وغياب الشفافية عند منح القروض، وعدم توافقها مع احتياجات المشروع من حيث المدة أو القيمة، وأوصت الدراسة بضرورة تحول المصارف نحو نظام التمويل الاسلامي مع تخصيص جزء من محفظة المصرف الاستثمارية لإقراض هذه المشروعات ذات الطبيعة الخاصة.

الكلمات المفتاحية: معوقات، قروض، مشروعات صغيرة ومتوسطة، بنوك تجارية.

ترميز JEL: G21، G32، M21.

Abstract:

This study aims to analyze the obstacles to financing SMEs from commercial banks in Libya, where the study used the descriptive analytical approach by designing a questionnaire distributed to a sample of 112 SMEs in the municipality of Sirte. The study concluded that there are obstacles that prevent SMEs from obtaining loans from commercial banks in Libya, which are: These banks deal with interest that is forbidden by Sharia, in addition to the high cost of obtaining loans, which limits the project's ability to obtaining other financing, and the lack of special programs in commercial banks to provide loans to SMEs that take into account the nature of SMEs, In addition the imposition of fines on projects when loan installments are late, and the lack of transparency when granting loans, moreover, loans are not suitable for the SMEs needs in terms of duration or value,. The study recommended the application of Islamic finance in Libyan commercial banks and allocating part of the bank's investment portfolio to lend to SMEs.

Keywords: Obstacles, loans, small and medium enterprises, commercial banks.

JEL Classification Codes : G21, G32, M21.

* **المؤلف المرسل**

1. المقدمة:

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية بأنواعها ومجالاتها، وتحقق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي، والازدهار، وتنشيط العجلة الاقتصادية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز سياسات مكافحة البطالة، والحد من الفقر، وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني، إلى جانب تشجيع روح الابتكار والابداع والاختراعات، وجذب الاستثمارات الاجنبية، واستغلال الموارد المحلية المتاحة، وتوسيع الاسواق، وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية، وتعزيز القدرة التنافسية، فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الانتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الانتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات.

فعلى الرغم من أهمية هذه المشروعات إلا أنها تكون عرضة للتعثر والانتهاء، فنظرا لحجمها الصغير تتعرض لمشاكل وعقبات أهمها المشاكل التمويلية، والتسويقية، ومشكلة العقار الصناعي، ومشكلات خاصة بالعمالة، والمنافسة، وتعقد اللوائح والقوانين مع عدم مراعاتها لطبيعة هذه المشروعات التي تتعرض للضرائب العالية، مما يقلل فرص نموها وازدهارها، ناهيك عن المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعصف بوجود هذه المشروعات، كما تعاني هذه المشروعات من قلة خبرة ملاكها أو القائمين عليها من الناحية الادارية والتسويقية والقانونية، الأمر الذي يعرض هذه المشروعات لمخاطر التعثر والافلاس.

يسعى الباحثان من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها، مع التركيز على مشكلة تمويل هذه المشروعات من خلال المصارف التقليدية في ليبيا.

1.1 مشكلة الدراسة:

على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن مع استغلال المواد الخام المحلية واليد العاملة المحلية الامر الذي يحقق الاستغلال الامثل للموارد المحلية، الا أن هذه المشروعات لا تحظى بالاهتمام من قبل الدولة، فلا زالت الدولة تعتمد على القطاع النفطي لتغطية جل نفقاتها.

وتعد مشكلة تمويل هذه المشروعات هي المشكلة الأساسية التي تعيق نمو وازدهار هذه المشروعات، والتي تتصدر قائمة المعوقات في جميع الدراسات والبحوث الخاصة بدراسة معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هي معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا؟

2.1 أهداف الدراسة:

- التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة واهميتها وخصائصها؛
- عرض للمعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

- تحليل معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا.

3.1 فرضية الدراسة:

لا يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للقروض المقدمة من المصارف التجارية على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التمويلية.

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي القائم على مصدر واحد وهو النفط، حيث تسلط هذه الدراسة الضوء على معوقات تمويل هذه المشروعات، والتي تعد من العقبات الرئيسية التي يساعد البحث فيها وعلاجها على النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5.1 حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: تم اجراء هذه الدراسة خلال العام 2021م؛
- الحدود البشرية: شملت هذه الدراسة عينة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، والزراعية والتجارية، والخدمية؛
- الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة المشروعات الكائنة ببلدية سرت الليبية؛
- الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة موضوع معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر مُلاك هذه المشروعات.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة:

2-1 الإطار النظري للدراسة

يحدد الإطار النظري للدراسة من خلال تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبيان أهميتها، وخصائصها ومميزاتها. ومعوقات التي تحول دون تغطية احتياجاتها المالية.

2-1-1 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ليس هناك تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة متفق عليه من قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، أو من دولة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى اختلاف حجم وطبيعة اقتصاديات هذه الدول ، والمعايير التي تم تبنيها للتعريف بهذه المشروعات، فمنها من اعتمد في تعريفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المعايير الكمية، ومنها من اعتمد على المعايير النوعية، وقد صنف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة معتمدا على المعايير الكمية حيث صنف المنشآت التي يعمل بها أقل من عشرة عمال بالمشروعات المتناهية في الصغر، والتي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل بالمؤسسات الصغيرة، وما بين 50 عامل إلى 100 بالمؤسسات المتوسطة (عيسى، 2008م، صفحة 273)، وأعتمد الاتحاد الاوروبي في تعريفه للمشروعات

الصغيرة والمتوسطة على المعايير الكمية المعتمدة على العمالة ورأس المال معاً، حيث عرفها بأنها هي المشروعات التي تشغل أقل من 250 عامل، أو تلك التي لا يتجاوز رقم أعمالها قيمة 40 مليون يورو (إسماعيل، 2003م)، وقد استعمل اتحاد الصناعات المصرية معياري رأس المال والعمال معا حيث عرفها على أنها تلك المشروعات التي لا يزيد رأس مالها عن 10 آلاف جنيه مصري، ولا يزيد عدد عمالها عن 50 عامل.

بالإضافة إلى المعايير الكمية في التعريف اتجهت بعض الدول والمنظمات إلى الاعتماد على المعايير النوعية في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل معيار المسؤولية والملكية، ومعيار محدودية السوق، ومعيار طبيعة النشاط، فقد عرفت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها هي المشاريع التي تعتمد على استقلالية الادارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع، وتتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع.

وقد اعتمدت ليبيا في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المعايير الكمية، حيث عرف قرار تنظيم صندوق ضمان الائتمان رقم (205) لسنة 2019م المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا معتمدا على معيار العمالة ورأس المال معا، فالمشروعات المتناهية في الصغر هي المشروعات التي تتكون من 1 – 5 عمال، ولا يزيد رأس مالها عن مائة ألف دينار ليبي لا غير، والمشروعات الصغيرة هي المشروعات التي تتكون من 6 – 25 عامل، ولا يزيد رأس مالها على مليون دينار، والمشروعات المتوسطة هي التي تتكون من 26 – 250 عامل ولا يزيد رأس مالها عن 2,5 مليون دينار ليبي.

2-1-2 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن حصر أهمها في النقاط التالية(الخزرجي، 2010، صفحة 43):

- توفير الدخل لأصحاب هذه المشروعات؛
- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل؛
- انتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي إلى الحصول على النقد الأجنبي؛
- خلق قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية؛
- خلق فرص استثمارية أخرى تحتاجها هذه المشروعات؛
- تشكل الارضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم، والكساد، حيث يكون تأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل من الشركات الكبيرة بالتقلبات الاقتصادية؛
- تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في عملية تحول اقتصادات بعض البلدان إلى اقتصاد سوق.

وبالنسبة للدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهو:

- العمل على خفض معدلات الفقر والبطالة؛
- توفير فرص الثبات الاقتصادي والاجتماعي وهو مالا توفره المنشآت الكبيرة التي لا تعرف الحدود الجغرافية؛
- توفر فرص للمواطنين للحصول على الدخل الذي يساعد في الحصول على الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير لوازم الحياة الكريمة، وتعيد تشكيل المجتمع للقضاء على الفئات المهمشة بحيث تخلق مجتمعا أكثر استقرارا.

2-1-3 خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عدة خصائص تميّزها، وهي:

- سهولة تكوينها: لانخفاض رأس المال المستثمر لتمويل هذه المشروعات إذا ما قورنت بالمنشآت الكبيرة، وهذا ما شجع اصحاب المدخرات القليلة إلى اللجوء إلى إقامة هذه المشروعات، ويمكن أن تكون فردية أو شركة تضامن، كما أن الاجراءات الادارية المرتبطة بها تكون بسيطة (حداد، بدون تاريخ).
- استقلالية الإدارة: ويرجع ذلك إلى الملكية الفردية أو العائلية أو لعدد محدود من الأفراد لهذه المشروعات بسبب انخفاض رأس المال المستثمر فيها، هذا يعني استقلالية الإدارة لهذه المشروعات، لأن معظم هذه المشروعات يكون مديرها هو صاحبها، أي أن القرار بيد صاحب المشروع، وعليه يمكن لصاحب المشروع استقطاب وإرضاء العديد من الايدي العاملة والزبائن (حداد، بدون تاريخ)
- عدالة التنمية الاقتصادية: حيث أن هذه المنشآت قادرة على الانتشار الواسع بين المناطق والبلديات والاقاليم، وهذا الانتشار الواسع ساعد على التنمية المتوازنة في الدولة الواحدة، وقلص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين مناطق الدولة الواحدة، ويساهم في إعادة التوازن السكاني للدولة (حداد، بدون تاريخ)
- خلق فرص عمل جديدة: هذه المشروعات قادرة على امتصاص البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي تطلبها المشاريع الكبيرة (بن حسين، 2003)
- تنمية المشروعات الكبيرة: حيث تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خفض تكاليف الانتاج، وزيادة القيمة المضافة، وإعداد العمال المهرة لأن ينتقلون إلى المشاريع الكبيرة (بن حسين، 2003)
- تنمية روح المبادرة: من خلال استحداث أنشطة سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذلك إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها كالصناعات التقليدية (بن حسين، 2003).
- الفاعلية في التسيير: تتبع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طرقا بسيطة ميسرة خالية من التعقيدات سواء في هيكلها التنظيمي البسيط والاتصال المباشر والفعال، مع توفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار بالسرعة والفعالية المطلوبة(عثمان، 2003م).

- الكفاءة الاقتصادية: في السنوات الاخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر نحو تحول المؤسسات الكبيرة الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، خاصة مع التحول الاقتصادي لقطاع الخدمات، وساعد هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الانتاج التي مكنت المشروعات الصغيرة من العمل بنفس كفاءة المشروعات الكبيرة مما ادى إلى تلاشي فروقات الحجم التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة، لذلك فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادرة بفضل بساطة تكوينها والهيكل التنظيمي على تقديم خدمات مميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من المشروعات الكبيرة (عثمان، 2003م)

2-1-4 معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتجنب المصارف التجارية القيام بإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع سبب احجام المصارف عن تمويل هذه المشروعات إلى(محروق و مقابلة، 2006م، صفحة 7):

- افتقاد عنصر الثقة للقائمين على المشروع ويؤدي ذلك على الأغلب إلى فقدان صاحب المشروع للجدارة الائتمانية؛
- عدم توفر الضمانات لكي يتم منح تمويل لهذه المشروعات؛
- تفتقر المشروعات الصغيرة للخبرة في المعاملات المصرفية؛
- انخفاض القدرة على تسويق المنتجات مما يؤثر ذلك سلباً على المشروع؛
- انخفاض العائد الذي تحققه المصارف من التعامل بسبب صغر حجم معاملتهم؛
- ارتفاع درجة المخاطر في إقراض هذه المشروعات التي معظمها تكون فردية لا يتوفر عنها معلومات كافية بمقارنتها مع المشروعات الكبيرة وان معظم القروض في المصارف ذات اجل قصير وذات عائد سريع في حين أن هذه المشروعات تحتاج إلى تمويل طويل الأجل؛

د- المعوقات التي تواجه القائمين على المشايع:

- ارتفاع تكلفة التمويل الذي يرغبون في الحصول عليه؛
- ارتفاع نسبة المديونية مقارنة بأصحاب المشروع وهو ألا توفر الأصول ضمان كافي للحصول على تمويل جديد إذا ما احتاج إليه في فترة تشغيل من أجل الاستمرار في العملية الانتاجية؛
- تدخل المؤسسات التمويلية وفرض الوصاية على المشروع عند غياب الثقة يؤدي ذلك إلى ظهور مشكلات بين مؤسسة التمويل والمشروعات الصغيرة في الدول النامية؛
- إن التمويل المتاح في الأغلب لهذه المشاريع يعتبر غير مناسب لاحتياجاتها التمويلية نظراً لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته؛
- ندرة المؤسسات المالية المخصصة في التعامل مع هذه المشروعات وخاصة في الدول النامية.

2-2 الدراسات السابقة:

دراسة (بن غربية، 2006م) ، **بعنوان**" **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هل هناك مشكلة تمويل؟**", هدفت إلى تحديد مدى وجود نقص في مصادر التمويل، أو وجود خلل في الاسلوب المطبق لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل ردود واجابات مفردات عينة شملتها دراسة أخرى لتحديد أثر نظام الاقتراض للمشروعات الصغيرة عن طريق المصارف المتخصصة على خلق فرص عمل جديدة للباحثين عن عمل، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن المشكلة ترجع إلى عدم الاقتناع بالضمانات المقدمة للمصارف، وعدم تقديم دراسات جدوى اقتصادية مقنعة من قبل مُلاك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (حداد، 2006)، **بعنوان** " **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة(تجربتي الجزائر والاردن)، والتعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم دور هذه المصادر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك بالاعتماد على البيانات المتوفرة والنشرات والإحصاءات والدراسات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية والمالية في الاردن والجزائر ، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية وهي أحد مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تميل إلى منح القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاعتقادها أن نسبة فشل وتعثر هذه المشروعات عالية، وعليه تكون مخاطر تمويلها مرتفعة، كما اثبتت الدراسة تفضيل المصارف التجارية منح القروض للمشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل دور المصارف في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة غير متناسب مع امكانيات وقدرات هذه المصارف، من خلال فرض اسعار فائدة عالية على هذه المشروعات مع المبالغة في طلب الضمانات، وارتفاع تكلفة اجراءات طلب القرض.

دراسة (بلعيد، 2006م) **بعنوان** " **مشاكل الانتاج في الصناعات الحرفية: اسبابها وطرق علاجها**"، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مشاكل الإنتاج في الصناعات الحرفية في ليبيا وإمكانية وضع حلول لها، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك مشاكل ومعوقات تتمثل في عدم توفر المواد الخام، ومشاكل فنية متعلقة بالإنتاج، وعدم توفر التمويل اللازم لاستمرار الانتاج.

دراسة (البدري، 2006م) **بعنوان** "**واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا**"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من خلال دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي، وتوصلت إلى أن 37% من أفراد العينة أقاموا مشروعاتهم بتمويل ذاتي، بينما كانت نسبة التمويل عن طريق المصارف لإقامة هذه المشروعات 11% فقط، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً أن أكثر الضمانات التي تطلبها المصارف هي العقارات، والاراضي،

والآلات وهو ما يشكل عائقاً أمام معظم أصحاب المشروعات، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة التي تفرض على هذا النوع من المشروعات، وطول وتعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على القروض.

دراسة (صالح، 2010م)، **بعنوان " المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية"**، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، وأهم الصعوبات والمشكلات التي تواجهها ومدى تأثيرها على نجاحها في تحقيق الاهداف التنموية المرجوة منها، وقد توصلت الدراسة إلى عدم كفاية الاموال المقدمة من قبل المؤسسين لهذه المشروعات وإحجام مؤسسات التمويل عن إقراضها، وضحالة المساعدات الحكومية المقدمة إليها.

أما هذه الدراسة تتناول تحليل معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا من وجهة نظر اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدة متغيرات هي: برامج التمويل المتاحة، اجراءات الحصول على تمويل، الضمانات، نسبة الفائدة، التكلفة الكلية للقرض، مدة القرض، الشفافية في منح القروض، شرعية القرض، خبرة اصحاب المشروع المصرفية، الغرامات والاجراءات المصرفية في حالة تأخر السداد.

3- الجانب التطبيقي للدراسة

3-1 منهج الدراسة:

بناء على تساؤلات الدراسة وأهدافها، فإن المنهج المتبع في تصميم هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، ولذلك فإن الدراسة تتضمن تقديم إطار نظري لكافة متغيرات الدراسة، وأما جانبها التحليلي فقد اعتمد على تصميم استمارة استبيان بهدف التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تمويل مصرفي, وبناء على ما سبق فإن المصادر الثانوية للبحث تمثلت في استخدام الكتب والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة من أجل إلقاء الضوء على أدبيات الدراسة من مفاهيم ودراسات سابقة، أما المصادر الأولية للدراسة فقد تمثلت في استخدام استبيان مخصص لجمع البيانات الأولية من أجل اختبار فرضيات البحث بهدف ربط الإطار النظري بالواقع العملي والوصول إلى إجابات لأسئلة الدراسة.

3-2 مصادر جمع البيانات

من أجل جمع البيانات الأولية اللازمة لأغراض البحث ثم الاعتماد على مصدرين هما:

• المصادر الأولية: ومن خلالها تم الحصول على كافة البيانات الأولية التي تحتاجها الدراسة لأغراض التحليل واختبار الفرضيات، وفي هذه الدراسة تم تصميم استمارة استبيان لهذا الغرض وزعت على اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

• المصادر الثانوية: وقد استخدمت من اجل الحصول على البيانات اللازمة لتغطية الإطار النظري للدراسة وهذه المصادر تشمل الكتب والدراسات السابقة المتوفرة عن موضوع الدراسة.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشروعات الصغرى والمتوسطة ببلدية سرت، حيث يوضح الجدول التالي عينة وعدد استمارات الموزعة والمستلمة وقد بلغ عددها (112) استمارة كما هو موضح بالجدول التالي.

جدول 1: توزيع الاستمارة الاستبيان على عدد من المصارف

المصارف	عدد الاستمارة الموزع	النسبة
اجمالي الاستمارات الموزعة	120	%100.00
استمارات مستردة	115	%96.00
استمارات غير صالحة للتحليل	3	%0.025
استمارات صالحة للتحليل	**112**	**%93**

3-4 أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على الاستبانة التي صممت لغرض جمع البيانات المتعلقة بمعوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أحتوى الجزء الأول من الاستبانة على البيانات العامة المتمثلة في نوع النشاط، الشكل القانوني للمشروع، بداية المشروع، رأس مال المشروع، عدد العاملين، المعوقات، الحاجة إلى تمويل، الحصول على تمويل، أما الجزء الثاني من الاستبانة فقد أحتوى على (10) فقرات ذات علاقة بمعوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم ادخال البيانات وتحليلها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SSPS).

3-5 تحليل عينة الدراسة حسب البيانات العامة للمشروعات:

أ. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع النشاط ويوضحها الجدول التالي:

جدول 2: النشاط الرئيسي لعينة الدراسة حسب لنوع النشاط

نوع النشاط	التكرار	النسبة
صناعي	18	%16.1
زراعي	20	%17.9
تجاري	49	%43.8
خدمي	25	%22.3
المجموع	112	%100

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

تشير بيانات الجدول أن نسبة المشاريع عينة الدراسة حسب النشاط، ويتضح من الجدول هيمنة المشاريع التجارية على عينة الدراسة بما يقارب النصف، تلتها المشاريع الخدمية وهي تشكل نسبة تقارب من 25%، أما المشاريع الصناعية والزراعية مجتمعة فلا تشكل سوى حوالي 30% من اجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما يدل على اعتماد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانشطة التجارية والخدمية.

ب. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشكل القانوني ويوضحها الجدول التالي:

جدول3: الشكل القانوني للمشروع

الشكل القانوني	التكرار	النسبة
فردي	67	%59.8
شركة	45	%40.2
المجموع	**112**	**%100.0**

إعداد الباحثان

تشير بيانات الجدول السابق ان أغلب المشاريع عينة الدراسة هي أنشطة فردية بنسبة تقترب من 60%، بينما تأخذ ما نسبته أقل من 40% شكل شركة.

ج. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بداية النشاط ويوضحها الجدول التالي:

جدول4: بداية النشاط

بداية النشاط	التكرار	النسبة
من 1- 5 سنوات	42	%37.5
من 6-10 سنوات	28	%25.0
من 11-15 سنة	21	%18.8
أكثر من 15 سنة	21	%18.8
المجموع	**112**	**%100**

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

يوضح الجدول السابق بداية النشاط للمشروعات عينة الدراسة، نلاحظ أن حوالي 40% من المشروعات عينة الدراسة كانت بدايتها من سنة إلى أقل من خمس سنوات، وأن المشروعات التي استمرت لأكثر من عشر سنوات تقدر بما يقارب 40% من اجمالي المشروعات.

د. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأس مال المشروع ويوضحها الجدول التالي:

جدول 5: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأس مال المشروع

رأس المال	التكرار	النسبة
أقل من 100 ألف دينار	62	%55.4
أكبر من 100 ألف وأقل من مليون دينار	40	%35.7
من مليون – إلى أقل من 2.5 مليون	10	%8.6
المجموع	**112**	**%100.0**

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

تشير بيانات الجدول السابق أن أغلب المشاريع عينة الدراسة هي من المشاريع المتناهية في الصغر التي يقل رأس مالها عن 100 ألف دينار، تلتها المشاريع الصغيرة وهي تشكل ما نسبته حوالي 35% من اجمالي المشروعات بينما لا تمثل المشروعات المتوسطة سوى أقل من 10%.

هـ. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد العاملين ويوضحها الجدول التالي:

جدول 6: توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين بالمشروع

عدد العاملين	التكرار	النسبة
أقل من 1-5 عاملين	57	%50.9
من 6-25 عامل	28	%25.0
من 26- 250 عامل	27	%24.2
المجموع	**112**	**%100**

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

الجدول أعلاه يوضح عدد العاملين في المشاريع عينة الدراسة – من الجدول نلاحظ أن نصف اليد العاملة يعمل في المشاريع المتناهية في الصغر، و25% من اليد العاملة يعمل بالمشاريع الصغيرة، وحوالي 25% من العمالة متواجدة في المشاريع المتوسطة.

و. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المشكلات التي تواجه صاحب المشروع الجدول التالي:

جدول 7: أهم المشكلات التي تواجه صاحب المشروع

المعوقات	التكرار	النسبة
التمويل	26	%23.2
العقار الصناعي	16	%14.3
التسويق والمنافسة الخارجية	21	%18.8
مشكلات ادارية وتنظيمية	5	%4.5
مشكلات خاصة بالعمالة	11	%9.8
عدم مراعاة القوانين لطبيعة المشروعات	4	%3.6
مشكلات اقتصادية وسياسية	26	%23.2
مشكلات فنية	3	%2.7
المجموع	**112**	**%100**

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

شكل1: معوقات تواجه أصحاب المشروعات

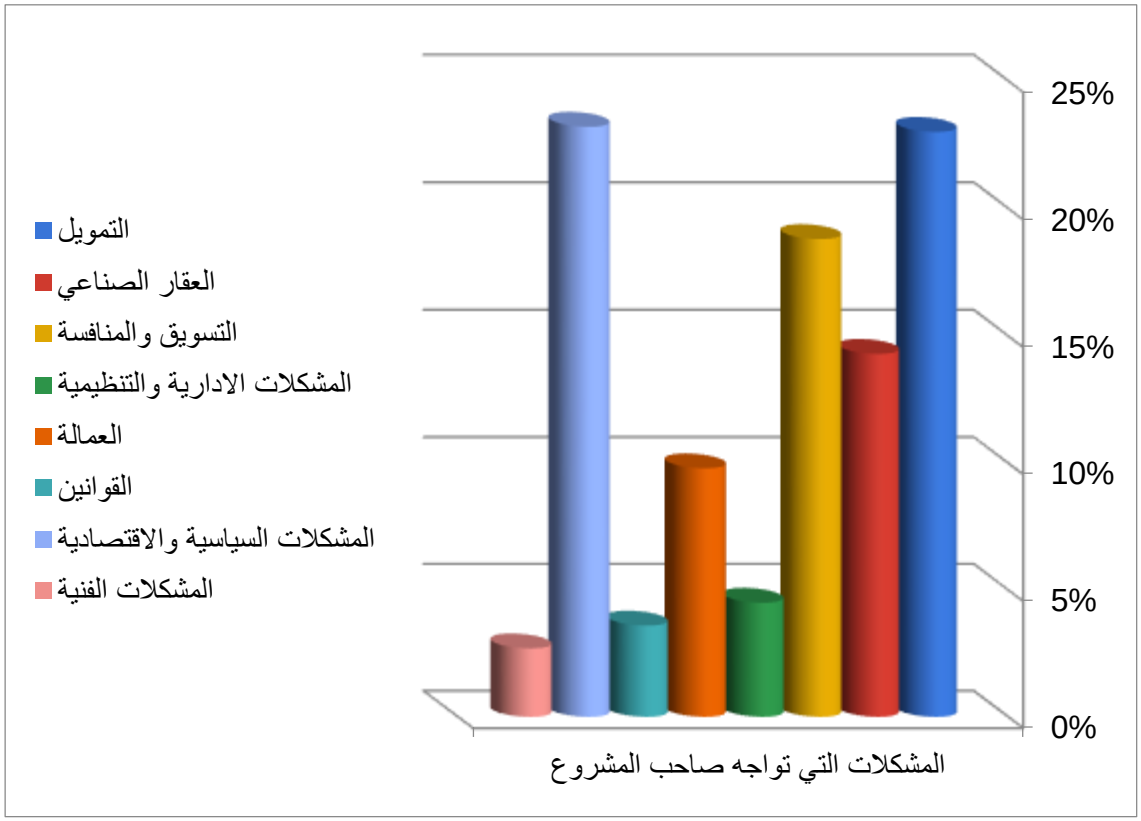

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

يتضح من الجدول السابق أن مشكلة التمويل والمشكلات السياسية والاقتصادية تتصدران قائمة المشكلات التي تعاني منها هذه المشروعات، تلتها المعوقات الخاصة بتسويق منتجاتها، ثم مشكلة العقار الصناعي.

ز. **توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحاجة إلى التمويل ويوضحها الجدول التالي:**

جدول 8: توزيع عينة الدراسة حسب الحاجة إلى تمويل

الحاجة إلى تمويل	التكرار	النسبة
نعم	52	%46.4
لا	60	%53.6
المجموع	**112**	**%100**

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

من الجدول أعلاه يتضح حاجة هذه المشاريع إلى التمويل، حيث يبين الجدول أن ما نسبته حوالي النصف (46.4%) من المشروعات بحاجة إلى تمويل.

ح. توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحصول على تمويل ويوضحها الجدول التالي

جدول9: يوضح توزيع عينة الدراسة حسب حصولهم على تمويل

الحصول على قرض	التكرار	النسبة
نعم	15	%13.4
لا	97	%86.6
المجموع	**112**	**%100**

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

من الجدول أعلاه يتضح ضآلة حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل لهذه المشروعات، حيث ساهمت مؤسسات التمويل في تمويل 13.4% فقط من اجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة.

3-6 أداة جمع البيانات (الاستبيان)

من أجل تحقيق أهداف البحث تم تصميم استمارة استبيان تغطي كل جوانب المشكلة ومتغيراتها، وقد احتوي استمارة الاستبيان على مجموعة من الاسئلة، ولغرض قياس واختبار متغيرات البحث تم اللجوء الى استخدام مقياس ليكرث الخماسي في قياس هذه الفقرات على النحو التالي:

جدول: 10 درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

جدول 11: نتائج معامل درجة الموافقة

طول الفئة	التكرار
من 1 إلى اقل من 1.80	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق
من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق
من 4.20 إلى أقل من 5.00	موافق بشدة

يوضح هذا الجدول مستوى الإجابات لعينة الدراسة لكل فقرة، حيث أن الإجابات موضحة بقيم توضح مستوى الموافقة لكل إجابة، وذلك عن طريق القيم المتوسطة لهذا الفقرة، والتي تتراوح من غير موافق بشدة إلى موافق

بشدة، وأن هذه القيم مثبته بأرقام من (1 – 5) وأن لكل رقم تعكس مستوى الإجابة لعينة الدراسة لكل فقرة على حدى.

3-7 تحليل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري واختبار الفرضيات

الجدول 12: إجابات عينة البحث من حيث التكرار والانحراف المعياري والأهمية النسبية

رقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب	النتيجة
1	عدم وجود برامج خاصة في المصارف التجارية لتقديم قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تراعي فيها طبيعة هذه المشروعات	3.5536	1.14561	%71.07	3	موافق
2	اجراءات الحصول على قروض من المصارف للمشروعات معقدة وطويله، ويصعب توفيرها للمصرف	3.2857	1.11847	%65.71	8	محايد
3	الضمانات التي تطلبها المصارف لمنح القروض المطلوبة يصعب توفيرها	3.1518	1.06720	%63.03	10	محايد
4	نسبة الفائدة التي يفرضها المصرف على القروض عالية ولا تناسب حجم المشروع	3.3393	1.11140	%66.79	7	محايد
5	تكلفة القروض المصرفية ترفع من نسبة المديونية للمشروع مما يحد من قدرة المشروع على الحصول على تمويل آخر في حال الحاجة إليه	3.5714	0.92721	%71.43	2	موافق
6	القروض المتاحة بالمصارف غير مناسبة لاحتياجات المشروعات لأن مدة القرض قصيرة أو لعدم كفاية القرض لاحتياجات المشروع	3.4286	1.12877	%68.57	6	موافق
7	يعتمد منح القروض في المصارف على العلاقات الشخصية وليس على جدوى المشروع	3.4554	1.30756	%69.11	5	موافق
8	يتجنب معظم أصحاب المشروعات المصارف التي تتعامل بالفائدة الربوي	3.7321	1.22277	%74.64	1	موافق
9	نقص الخبرة والمعرفة في التعامل مع المصارف	3.2054	1.12417	%64.11	9	محايد
10	لا تراعي المصارف ظروف المشروع وتتدخل بالغرامات أو بالحجز على المشاريع في حالة تأخر سداد اقساط القروض	3.5089	1.01338	%70.18	4	موافق
	المتوسط العام	3.42322	1.11665			موافق

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

يتضح من الجدول السابق أن الوسط الحسابي العام لإجابات أفراد العينة بلغ (3.42322) كما بلغ الانحراف المعياري العام (1.11665) وهذا يعني عدم تلبية المصارف التجارية عينة الدراسة لاحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكانت الفقرة (8) من أهم معوقات تمويل هذه المشروعات في هذه الدراسة وهي تجنب معظم اصحاب هذه المشروعات التعامل بالفائدة الربوية حيث بلغت الأهمية النسبية لهذه الفقرة 74.64%، تلتها الفقرة رقم (5) الخاصة بتكلفة القروض المصرفية ترفع من نسبة المديونية للمشروع مما يحد من قدرة المشروع على الحصول على تمويل آخر في حال الحاجة إليه بأهمية نسبية 71.43%، ثم الفقرة (1) الخاصة بعدم وجود برامج خاصة في المصارف التجارية لتقديم قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تراعي فيها طبيعة هذه المشروعات، بأهمية نسبية قدرها 71.01%، ثم تأتي الفقرة (10) الخاصة بعدم مراعاة المصارف ظروف المشروعات وتتدخل بالغرامات أو الحجز على المشاريع في حالة تأخر سداد أقساط هذه القروض بالترتيب الرابع وأهمية نسبية قدرها 71.18%، العبارة(7) الخاصة بفساد قنوات التمويل جاءت في المرتبة الخامسة، حيث يعتمد منح القروض في هذه المصارف على العلاقات الشخصية وليس على جدوى المشروع بأهمية نسبية قدرها 69.11%. وجاءت العبارة (6) الخاصة بعدم مناسبة القروض المقدمة من المصارف لاحتياجات مشاريعهم من حيث المدة أو القيمة في الترتيب السادس بأهمية نسبية قدرها 68.57%، واخيرا كانت باقي الفقرات ذات أهمية نسبية متوسطة بالنسبة لأصحاب المشروعات.

3-8 اختبار الفرضية

"لا يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للقروض المقدمة من المصارف التجارية على تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التمويلية"

جدول 13: اختبار فرضية الدراسة

اختبار الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية df	قيمة t	القيمة المعنوية sig
	3.42322	1.11665	111	9.673	0.000

إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SSPS

من جدول نلاحظ أن قيمة Pvalu تساوي 0.000 وهي أقل من 5% يدل على قبول الفرضية "لا يوجد تأثير ذو دلاله إحصائية للقروض المقدمة من المصارف التجارية على تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التمويلية" (وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 5%).

4- الخاتمة:

لقد عجزت المصارف التجارية في ليبيا عن تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التمويلية، حيث أن المصارف التجارية تعتمد على القرض بفائدة، والتكلفة الكبيرة للحصول على هذه القروض، والضمانات المطلوبة، مما لا يناسب هذه المشروعات، بالإضافة إلى انتشار الظواهر السلبية من وساطات ومحسوبيات عند منح هذه القروض، ففي ظل هذا الوضع يظل كثير من اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير قادرين على الحصول على احتياجات مشاريعهم التمويلية، الأمر الذي يستلزم النظر في تحسين أوضاع هذه المؤسسات التمويلية بالشكل الذي يلبي احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التمويلية.

- **النتائج:**

- تعتمد المصارف التجارية في إقراضها على القرض بفائدة يؤدي إلى تجنب اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التعامل معها.
- ارتفاع تكلفة القروض المقدمة من المصارف التجارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود برامج خاصة في المصارف التجارية لتقديم قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تراعي فيها طبيعة هذه المشروعات.
- عدم مراعاة المصارف ظروف هذه المشاريع وتتدخل بالغرامات أو الحجز على المشاريع في حالة تأخرها عن السداد.
- وجود فساد وعدم شفافية في منح القروض، حيث يعتمد منح القروض على العلاقات الشخصية وليس على جدوى المشروعات.
- عدم مناسبة القروض المقدمة لاحتياجات المشاريع من حيث المدة والقيمة.

- **التوصيات:**

- على المصارف التحول نحو اتباع نظام التمويل الاسلامي القائم على المشاركة في الربح والخسارة، والذي يراعي الطبيعة العقائدية للمتعاملين مع المصرف.
- تخصيص جزء من محفظة المصرف الاستثمارية لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو إنشاء وحدة خاصة بهذه المصارف لإقراض هذه المشروعات، مع مراعاة طبيعة هذه المشروعات عند منحها القروض من حيث التكلفة، والقيمة والمدة الزمنية للقرض.
- العمل على تنوع برامج التمويل المقدمة من قبل المصرف بما يناسب الاحتياجات التمويلية لهذه المشروعات.
- تفعيل نظم رقابية تضمن وصول القروض لمستحقيها من اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع:

إسماعيل، شعباني. (2003م). ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم. *الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية 25-28 ماي*. جامعة فرحات عباس سطيف.

البدري، عبد القادر انويجي. (2006م). واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، دراسة ميدانية على عينة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. *ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا*. بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

بلعيد، بكريمة. (2006م). مشاكل الإنتاج في الصناعات الحرفية، أسبابها وطرق علاجها، دراسة ميدانية بمدينة طرابلس. *رسالة ماجستير غير منشورة*. طرابلس: قسم الإدارة، كلية الدراسات العليا.

بن حسين، ناجي. (2003). مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآفاق تطويرها في الجزائر. *الدورة التدريبية جول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية يومي 25-28 ماي جامعة فرحات عباس سطيف*.

بن غربية، سالم محمد. (2006م). تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هل هناك مشكلة تمويل؟ *ندوة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا*. بنغازي: مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

حداد، مناور. (2006). دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضاءات من تجربة الجزائر والاردن. *الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الول العربية*. الجزائر: جامعة حسيبة بن علي الشلف.

الخزرجي، سميرة حسين. (2010). المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتعزيز النمو. *المجلة الاقتصادية، البنك المركزي العراقي*.

صالح، ادريس محمد. (2010م). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية. *رسالة ماجستير غير منشورة*. الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة الصناعية.

عثمان، حسن عثمان. (2003م). مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية. *الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية يومي 25-28 ماي*. جامعة فرحات عباس سطيف.

عيسى، أيت عيسى. (2008م). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود. *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، صفحة العدد: 6.

محروق، ماهر، و مقابلة، إيهاب. (2006م). المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها. الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.